



مكتب رئيس مجلس الوزراء
القاهرة : ٢٠١٦/٧/٢٦

فى اجتماع هام للجنة الوزارية الاقتصادية برئاسة رئيس مجلس الوزراء:

استعراض التطورات الاخيرة فى اسواق النقد والاوزاع الاقتصادية والمالية

اجراءات مهمة لدعم خطة الاصلاح الاقتصادى وتنويع مصادر زيادة موارد الدولة

استكمال المباحثات مع بعثة صندوق النقد الدولى المقرر وصولها القاهرة خلال ايام

دعا المهندس شريف اسماعيل، رئيس مجلس الوزراء، اللجنة الوزارية الاقتصادية ومحافظ البنك المركزى لاجتماع هام اليوم، استغرق 5 ساعات، لاستعراض التطورات الاخيرة فى اسواق النقد والاوزاع الاقتصادية والمالية، كما تم خلاله مناقشة المؤشرات الاقتصادية المستقبلية وأرقام الموازنة العامة للعام المالى 2017/2016.

واستهل الاجتماع باستعراض نتائج المباحثات التي بدأت منذ ثلاثة اشهر مع صندوق النقد الدولي والتي اقتربت من مراحلها النهائية وذلك بشأن دعم الصندوق لبرنامج الاصلاح الاقتصادي الذي تبنته الحكومة المصرية وجاري تنفيذه.

ووجه رئيس مجلس الوزراء باستمرار كل من محافظ البنك المركزى ووزير المالية فى استكمال هذه المباحثات وإنهاء المفاوضات مع بعثة الصندوق التي ستصل الي القاهرة خلال ايام، وعرض ما تم التوصل اليه على مجلس الوزراء لاعتماده واستكمال ايه اجراءات مطلوبة، وذلك للإعلان عن برنامج مالي لمساندة مصر علي مدي الثلاث سنوات القادمة لتوفير التمويل المطلوب لسد الفجوة التمويلية التي يعاني منها الاقتصاد المصري، واللازم لاستعادة الاستقرار فى الاسواق المالية والنقدية.

بالاضافة إلى مساندة الدولة فى استكمال تنفيذ برنامجها الاصلاحى والذي بدأ من خلال اعتماد البرلمان لبرنامج الحكومة والموازنة الدولة لعام 2017/2016، والتي تعكس بنودها اهم الاجراءات اللازمة للإصلاح الهيكلي، والتي تشمل مشروع قانون القيمة المضافة واستكمال اصلاح منظومة الدعم وقرار قانون الخدمة المدنية وزيادة المعاشات وترشيد الانفاق الحكومى وزيادة الصادرات وخفض الواردات لتحقيق التوازن المطلوب بين الاجراءات الترشيديية للبرنامج الاصلاحى والاحتواء الكامل لآثاره علي محدودى الدخل من خلال التوسع فى برنامج الحماية والمساندة الاجتماعية المتكاملة، مع الحفاظ على اسعار السلع الغذائية الرئيسية والتي تهتم محدودى الدخل.

ولتنويع مصادر زيادة موارد الدولة كأحد آليات برنامج الاصلاح الاقتصادى تم الاتفاق على اصدار سندات دولية فى الاسواق العالمية فضلاً عن تنفيذ برنامج طرح اسهم عدد من الشركات المملوكة للدولة فى البورصة لجذب الاستثمارات من الداخل والخارج.

ويأتى هذا الاجتماع فى إطار التنسيق الدائم والتام بين السياسات المالية والنقدية وتضافر كافة الجهود مع البنك المركزى للمضي قدما فى تنفيذ هذا البرنامج الاصلاحى، والذي يمثل رؤية الحكومة، وذلك بكل حسم وإصرار فى تنفيذ الاصلاحات المطلوبة لمواجهة المشاكل والتشوهات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد المصري خلال السنوات السابقة والتي اثرت سلبي علي معدلات التنمية والاستثمار والتشغيل المنشودة والتي تتناسب مع موارد مصر البشرية والمادي.

ووجه رئيس مجلس الوزراء بضرورة أن يأتي التعاون مع صندوق النقد الدولي من خلال برنامج المساندة لتعزيز الثقة الدولية فى الاقتصاد وجذب الاستثمارات الخارجية ومن ثم تحقيق الاستقرار النقدي والمالي ومعالجة التشوهات الهيكلية، واستهداف 7 مليارات دولار سنوياً لتمويل البرنامج على مدى 3 سنوات

وأكدت الحكومة عزمها على تنفيذ هذا البرنامج بكل جدية في السنوات القادمة، وانها على يقين أنه سيحقق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية .

وخلال الاجتماع تم التأكيد على ضرورة اعطاء الأفضلية للمنتج المحلى لاهمية ذلك فى دعم الاقتصاد الوطنى وخفض الاعتماد على الاستيراد العشوائى وتأثير ذلك إيجاباً على استقرار الأوضاع المالية والنقدية ومعدلات البطالة، كما تم التأكيد على اهمية ترشيد الطاقة حيث يتم استيراد غاز طبيعى ومنتجات بترولية بما يعادل حوالى مليار دولار شهرياً.

هذا ومن المخطط دخول العديد من حقول الغاز التى تم اكتشافها مؤخراً حيز الانتاج تبعاً الامر الذى من شأنه تخفيف اعباء الاستيراد مستقبلاً وبالتالي الطلب على النقد الاجنبى.

وأكدت اللجنة الوزارية الاقتصادية أن هذا البرنامج الجاد والذى سوف تعلن نتائجه تبعاً للرأى العام ، سوف يدفع بالتنمية الاقتصادية بما يحقق طموحات الشعب المصرى.

وقد حضر الاجتماع محافظ البنك المركزى، ووزراء التخطيط، والكهرباء، والتموين، والتعاون الدولى، والبتروى، والتجارة والصناعة، والمالية، والسياحة، وقطاع الأعمال العام، والإستثمار.